

البحث العلمي في العلوم السياسية واقع وآفاق دراسة حالة الدول العربية
Scientific research in political science: reality and prospects
Case Study Arab Countries

عويشة بوزيد

awichabouزيد@yahoo.fr

جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان

تاريخ الإرسال: 14-12-2021 تاريخ القبول: 21-12-2022 تاريخ النشر: 16-06-2023

ملخص: أصبحت الدول العربية تعاني من تراجع في مستوى البحث العلمي الذي مازال في حالة تأخر مقارنة بمناطق أخرى في العالم، وبما أن التقدم مرهون بشرط دعم البحث العلمي على كافة المستويات والميادين وجب إعادة النظر في هذه المسألة، وميدان العلوم السياسية في الوطن العربي هو الآخر لم يسلم من هذا التراجع حيث أن مستوى البحث في هذا الحقل لا زال بعيدا كل البعد عن ما أوكل إليه من مسؤولية ومهام، فالأزمات ذات الطبيعة القطرية، العربية - العربية، الإقليمية، الدولية، والسياسية، الأمنية، الإستراتيجية، الاقتصادية، العسكرية، الاجتماعية، الثقافية والبيئية... الخ لازالت منتشرة تلقي بتداعياتها على المنطقة العربية ككل دون إيجاد حلول ناجعة بشأنها ولعل البحث العلمي وحده قادر على الحد منها على الأقل من خلال ما يقدم من حلول، إذا ما دعم من خلال وضع بيئة ملائمة له اعتبارا بأنه النشاط الحيوي في المجتمعات.

الكلمات المفتاحية: الدول العربية، البحث العلمي، العلوم السياسية، التعليم، المعرفة السياسية، التكنولوجيا.

Abstract : Arab countries are suffering from a decline in the level of scientific research, which is still lagging compared to other regions in the world, and since progress is dependent on the condition of supporting scientific research at all levels and fields, this issue must be reconsidered, and the field of political science in the Arab world is also not safe From this decline, as the level of research in this field is still far from the responsibility and tasks entrusted to it, the crises of a Qatari, Arab-Arab, regional, international, political, security, strategic, economic, military, social, cultural and environmental nature ...etc. It is still widespread and has repercussions on the Arab region as a whole without finding effective solutions in this regard. Perhaps scientific research alone is able to reduce it, at

least, if it is supported by setting up an appropriate environment for it considering that it is a vital activity in societies.

Keywords: Arab countries, Research, Political Science, education, political knowledge, technology.

مقدمة:

البحث العلمي نشاط إنساني هادف إلى الحصول على المعرفة والوصول إلى الحقيقة فالمجتمعات وعلى اختلاف طبيعتها لا يمكن ان تتطور وتزدهر وتحل الأزمات التي تهددها دون القيام بدعم مشاريع البحث العلمي والتركيز خصوصا على البحث في القضايا التي تمس شؤون الأفراد واحتياجاتهم وطموحاتهم، والعالم العربي واحد من هذه العوالم التي ينطبق عليها هذا الأمر خصوصا وأنه لا زال يواجه تحديات كبيرة متعددة الجوانب والأبعاد في هذا السياق، حيث أن البحث العلمي في العالم العربي دون المستوى الذي تطمح إليه الشعوب العربية والذي من شأنه نقل هذه الشعوب من حالة التخلف إلى حالة التقدم، ويبقى مجال العلوم السياسية حقلا علميا يطرأ عليه نفس الإشكال لهذا وبما أن موضوع مقالنا يتعلق ببحث واقع البحث في مجال العلوم السياسية في الوطن العربي سنعالج بعض النقاط المتركة حول مضمون وطبيعة الصعوبات التي تواجه مسار البحث العلمي في مجال العلوم السياسية في العالم العربي مع ضرورة وضع خطط عملية واستراتيجيات مستقبلية تدعم مسار البحث العلمي في هذه المنطقة في مجال العلوم السياسية، وذلك بغرض تطوير هذا الأخير والنهوض به بما ينفع الفرد العربي، الدولة العربية والمجتمع العربي ككل.

تأسيسا على ما سبق نطرح التساؤل التالي:

ما هي الصعوبات والعراقيل التي تواجه البحث في مجال العلوم السياسية في الوطن العربي؟ وكيف يمكن تخطي تلك العقبات ومواجهة تلك التحديات مع اعتماده كآلية لحل الأزمات التي يعيشها الوطن العربي؟

أولا - البحث العلمي في ميدان العلوم السياسية في الوطن العربي

البحث العلمي هو نشاط تعليمي الهدف منه تعريف المسائل وإعادة تعريفها، كما يعنى بصياغة الفرضيات العلمية واقتراح الحلول وجمع البيانات وتحليلها وتنظيمها وتقويمها مع ضرورة إجراء الاستدلالات والتوصل إلى نتائج واختبارها بعناية، والبحث العلمي يمثل إضافة جوهرية لكم المعلومات الموجودة الحالية

البحث العلمي في العلوم السياسية واقع وآفاق دراسة حالة الدول العربية

بهدف تحسينها من أجل التوصل للحقيقة وذلك بمساعدة الدراسات والمقارنات والتجارب (ربحي مصطفى عليان، د.س.ن، ص:19)

إذن يعتبر البحث العلمي بصفة عامة وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق الذي يقوم به الباحث بهدف اكتشاف معلومات وحقائق أو علاقات جديدة، كما أنه يراعي مسألة تصحيح أو تحقيق المعلومات الموجودة فعلا وتطويرها، وهذا كله يشترط فيه متابعة خطوات المنهج العلمي مع ضرورة اختيار الطريقة والأدوات اللازمة للبحث وجمع المعلومات، لهذا تجدر الإشارة إلى القول بأن البحث العلمي ما هو إلا محاولة للوصول إلى المعرفة والتنقيب عنها وبالتالي تنميتها أو فحصها أو تحقيقها بتقص عميق ودقيق.

وككل نشاط إنساني يعتبر البحث العلمي من الأنشطة التي تواجه مشاكل متعددة وصعوبات كثيرة، ففي العالم العربي هناك مشاكل عويصة تواجهه، ومن بين أهمها نجد مشكل أساسي يتعلق بالإمكانيات المادية، فهذه الأخيرة تعتبر ضرورة لا غنى عنها في هذا السياق حيث أن البحث يحتاج لمختبرات، وأجهزة وكذلك دوريات ومراجع. (أحمد عماد البرغوثي، محمود أحمد أبو سمرة، 2007، ص: 1147)

الوطن العربي - وكما هو معلوم - من الأقطار التي تعاني من أزمات شتى تتعدد ميادينها ومستوياتها والبحث العلمي واحد من بين تلك المجالات، وعلى الرغم من أن حكومات الدول تحاول قدر الإمكان أن تعيد للبحث والباحث قيمتهما إلا أن الواقع لطالما أثبت العكس، خصوصا وأن هذه الدول تواجه تحديات كثيرة غير تلك المتعلقة بالبحث، وفيما يلي سنحاول التعرض لتلك التحديات بنوع من التدقيق لمعرفة مدى تأثيرها على مجال البحث العلمي.

1- التحديات المطروحة على واقع البلدان العربية

الوطن العربي لازال إلى يومنا هذا يعيش جملة معتبرة من الأزمات متعددة الأبعاد والمستويات (قطرية، عربية- عربية، إقليمية ودولية)، (سياسية، أمنية، إستراتيجية، اقتصادية، عسكرية، اجتماعية، ثقافية وبيئية...الخ).

هذه الأزمات التي ينظر إليها على أنها تحديات حولت هذه المنطقة إلى منطقة غير مستقرة وآمنة مما استدعى تحميل المسؤولية إلى أبناء هذه الأمة فهم من يجب عليهم اقتراح الحلول والنهوض بأوطانهم

عويشة بوزيد

وتطويرها، وللإشارة فإن الباحثون السياسيون هم الأكثر مسؤولية أمام هذه الأوضاع بعد فئة الساسة وصناع القرار.

- التحديات القطرية:

تتركز التحديات الداخلية التي تواجه الدول العربية حول قضية "التبعية" التي يعتبر عدم التكافؤ والتخلف من سماتها الأساسية، وهذا ما يتجلى على كافة المستويات والميادين.

- سياسيا:

تتميز الأفطار العربية بالتخلف السياسي ولعل أهم المؤشرات التي تتميز بها هذه المنطقة - والتي ساهمت بدرجة كبيرة في تخلفها وزادت من تعميق مشكل التنمية الشاملة وعدم تحقيق دولة الرفاهية - من هذه المؤشرات نجد:

- تعمق أزمة النخب المؤسسية.
- الفشل السياسي كمؤشر على التخلف.
- ضعف مؤسسات المجتمع المدني.
- إشكالية التبعية وتفاقم أزمة المديونية. (بوقنور إسماعيل، جوان 2013، ص - ص: 24 - 26).
- اقتصاديا واجتماعيا:

من أهم المشاكل ذات الطبيعة الاقتصادية والتي تواجه الدولة القطرية العربية هي مشكلة العجز عن تحقيق التنمية الاقتصادية المستقلة النابعة من الذات، حيث أن هناك عجز واضح في تحقيقها في الدول القطرية العربية سواء فيما تعلق الأمر بالدول الغنية بمواردها أو الفقيرة، وكذلك بالنسبة لتلك الأفطار التي اتبعت طريقا رأسماليا للتنمية وكذلك تلك الدول التي انتهجت النمط الاشتراكي للتنمية. (ميشيل شيحة، 2006، ص: 324).

وحتى من الناحية الاجتماعية هناك مشاكل متشعبة الأبعاد ومتعددة الجوانب نجد في مقدمتها مشكلة العجز عن تحقيق العدالة الاجتماعية وإقرارها في الدول العربية القطرية، فالعجز عن تحقيق التنمية

البحث العلمي في العلوم السياسية واقع وآفاق دراسة حالة الدول العربية

الاقتصادية النابعة من الذات هو مؤشر مرتبط بالعجز في مجال إقرار العدالة الاجتماعية، وهنا نقصد غياب ثلاث ركائز هي:

- تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص.
 - تحقيق الاتساق بين معايير الأداء في العمل ومعايير المشاركة في الثروة الوطنية.
 - إشباع الحاجات الأساسية لغالبية المواطنين (المرجع نفسه، ص: 326).
- الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الدولة العربية القطرية يعاني من أزمات متعددة تتركز فيما يلي:
- تراجع معدلات نمو الدخل.
 - محدودية استخدام التقنيات المعاصرة وتدني مستويات البحث ونوعيته.
 - استمرار العجز الخارجي القائم في الميزان التجاري والعجز الداخلي المتمثل في عجز الميزانية العامة خصوصاً.
 - الانفتاح الاقتصادي الواسع على القطاع الخارجي إلى درجة الخضوع للهيمنة والتبعية.
 - الفقر واتساع دائرته.
 - التفاوت الكبير في توزيع الدخل.
 - أزمة البطالة والامية.
 - غلبة التعليم الكمي على التعليم النوعي.
 - انخفاض كفاءة النظم الصحية.
 - هجرة الأدمغة العربية (أخبار الأمم المتحدة، من الموقع الالكتروني:

<https://news.un.org/ar/audio/2016/07/353072>، تاريخ الدخول:

2020/6/27، على الساعة: 19:37).

- أمينا:

عويشة بوزيد

النزاعات المسلحة والصراعات التي تعيشها دول عربية مثل سوريا، العراق، اليمن وليبيا وظاهرتا التطرف والإرهاب اللتان أصبحتا تهددان المجتمعات العربية وتؤثر سلبا على مكتسباتها التنموية، كما أن زيادة موجة المهجرين قسريا واللاجئين والنازحين التي تنتج هذه الاضطرابات زادت من حدة الضغوط وليس على الدول المعنية والمجاورة بل كذلك على عدد من دول العالم. (المرجع نفسه).

- التحديات العربية - العربية:

يمكن أن نفصلها إلى قسمين:

التحديات الاستراتيجية والسياسية وتتمثل في التجزئة والتطرف والإرهاب.
التحديات الأمنية والعسكرية وهنا نجد خلافات حدودية في الشرق الأوسط وفي شمال إفريقيا.

- التحديات الإقليمية:

تتركز التحديات الإقليمية في حرب الخليج الثانية وما نتج عنها من آثار وتداعيات، وكذلك تعتبر التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي واحدة من أهم التحديات التي تواجه الدول العربية إقليميا، ثم التدخل الإنساني في العراق الذي سرعان ما تحول إلى احتلال للمنطقة من قبل أطراف متعددة تحت رعاية أممية.

أما بالنسبة لحرب الخليج الثانية فقد صرح بشأها "الحمد تركي" قائلا:

"ليست الأزمة الناشئة عن الاجتياح العراقي للكويت سوى المحصلة النهائية للتناقضات التراكمية على الساحة السياسية العربية منذ الرحيل الرسمي للاستعمار وظهور الدولة القطرية العربية على شكل دولة أمة، أو بمعنى آخر فإن هذه الأزمة هي في حقيقتها انفجار لهذه التناقضات". (نقلا عن: علي صبح، 2006، ص:170).

انطلاقا من الاقتباس المذكور أعلاه نلاحظ جيدا بأن حرب الخليج الثانية لم تكن وليدة لحظة تاريخية أو بسبب مباشر محدد بعينه بل هي محصلة لتراكم مجموعة من الأسباب، وبالرجوع إلى التصريح المذكور أعلاه نستنتج بأن السبب المباشر لحدوث هذا النوع من الحروب بين الكتل العربية هو الاستعمار وما خلفه من انعكاسات سلبية على المناطق العربية المستعمرة والتي بقيت في حالة انقسام وتفكك فيما بينها حتى بعد حصولها على الاستقلال، إذن الاستعمار فعلا استطاع تحقيق ما طمح إليه من أهداف في

البحث العلمي في العلوم السياسية واقع وآفاق دراسة حالة الدول العربية

المنطقة العربية التي أراد أن تكون في حالة ضعف دائم انطلاقاً من ابتعادها عن تحقيق مشاريع الشراكة السياسية والاقتصادية بعيداً عن افتعال الأزمات والتوترات.

وللإشارة فإن الغزو العراقي للكويت تم بتاريخ آب/أوت من العام 1990 وذلك على إثر إخفاق المحادثات الرسمية والمناقشات الحاصلة بين الوفدين العراقي والكويتي في تسوية الخلاف القائم بين الطرفين والناتج عن جملة من المشاكل العالقة بين البلدين والمتعلقة أساساً بقضايا الحدود والنفط.

وإذا ما بحثنا في أصل الخلاف العراقي الكويتي فإننا مجبرين على الانطلاق من فكرة "مبدأ الحقوق التاريخية" التي تشكل في الواقع أساس مطالب العراق فمنذ بروز هذا الأخير كدولة مستقلة ابتداءً من العام 1921 وهو يطالب بإلحاح على ضرورة استرجاع الأراضي التي سلبت منه، مع تأكيد صناع القرار السياسي في العراق على تمسكهم بأسس المعاهدات والاتفاقيات المبرمة مع الأطراف المعنية محترمة تلك الاتفاقيات بغرض الحفاظ على سيادة العراق ووحدته الوطنية بالدرجة الأولى، والحق أن العراق اعتبر أن التقسيم البريطاني الاستعماري هدف إلى خنق العراق مانعاً له من تحقيق الإطلالة الواسعة على الخليج العربي. (ناظم عبد الواحد الجاسور، د.س.ن، ص - ص: 129 - 130).

فقضية الحدود نستطيع القول بأنها الدافع الأكثر قوة في تأجيج التوتر العراقي - الكويتي وتحويله إلى نزاع إقليمي خطير واستثنائي بالعالم العربي، أيضاً على الصعيد الدولي كان له أبعاداً وآثاراً معتبرة منذ اندلاعه وحتى الوصول إلى مرحلة التسوية، فأهم ما ميز هذا النزاع هو تحول هذا الأخير من كونه مجرد أزمة نشأت إزاء خلاف حدودي إقليمي بسيط - نجم عنها اجتياح عسكري لدولة عربية إزاء دولة عربية أخرى مجاورة - إلى نزاع نستطيع اعتباره بمثابة الصراع المتعدد الأطراف الممثلة في أزيد من ثلاثين دولة أجنبية وعربية ضد الدولة المبادرة بعملية الغزو والاحتياح. (محمد رضوان، د.د.ن، ص: 181).

وكإضافة جوهرية نؤكد بأن الاجتياح العراقي للكويت جاء كنتيجة حتمية لما أفرزه عامل النفط من أزمات ونزاعات فيما بين الدول العربية المنتجة للنفط، أيضاً تلك الدول العربية غير المنتجة لهذا المورد الحيوي، ففي الغالب ما كان يستعمل النفط كسلاح سياسي كما حدث في الصراع العربي الإسرائيلي وحول الأسعار المنتجة داخل منظمة الأوبك. (محمودي عبد القادر، 2002، ص - ص: 279-280).

عويشة بوزيد

الأمر المهم في هذا السياق هو ضرورة التركيز على إجمال أهم ما أفرزه الغزو العراقي للكويت من تداعيات خطيرة أبرزها على الإطلاق تمثل فيما يلي:

- توسع الأزمة خلال الأيام الأولى من نشوئها من أزمة بين الطرفين العراقي والكويتي إلى أزمة بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي كافة ليس بسبب تضامن دول الخليج مع الكويت فحسب بل بسبب خطورة ما أعربت عنه الحكومة العراقية من رغبات تتمحور جلها حول تهديد دول الخليج على حد سواء ابتداءً من العربية السعودية حتى الإمارات العربية المتحدة.
- هذا إضافة إلى قيام العراق بتحريض شعوب منطقة الخليج ضد حكاهم لهذا أصبحت الأزمة أزمة متطورة وصلت تأثيراتها إلى المحيط العربي لتحديث انقسامها واضحاً في الدول العربية إلى فريق مؤيد للكويت ودول الخليج وفريق آخر مناهض لفكرة تحرير الكويت بقوات أجنبية تأتي إلى المنطقة. (محمد ظافر العجمي، 2006، ص: 597).

في ظل تلك التعارضات البارزة في قرارات الدول العربية بشأن القضية العراقية - الكويتية أصبح خيار الحل الدولي خياراً لا مفر منه، فالخلاف العربي حول هاته القضية التي نستطيع القول بأنها قضية عربية مصرية فتح المجال أمام القوى الغربية لإعمال ما تراه مناسباً من حلول حول القضية بالطبع وفق ما يتماشى ومصالحها الحيوية في منطقة الخليج.

وبالفعل تحقق هذا المطلب الرامي إلى تحويل النزاع العراقي الكويتي إلى صراع دولي متعدد الأطراف باستثناء غياب دول المعسكر الشرقي المنهار وخروجه من الساحة الدولية كعنصر فاعل ومؤثر في قضايا السياسة الدولية، ففي واقع الأمر حرب الخليج الثانية كرسّت الزعامة والسطوة الفعلية الأمريكية على العالم الغربي، دول الجنوب والمنظمات الدولية التي أصبحت رهن إشارتها. (جمال مصطفى عبد الله السلطان، 2002، ص: 139).

بعد زوال الحرب الباردة وانحياز الاتحاد السوفيتي تصاعدت الأصوات المناادية بضرورة إنشاء نظام عالمي جديد، فطبيعة هذا الأخير وأهم ما هدف إليه جعل الأمم المتحدة في حالة اضطراب للتدخل عن طريق الإجراءات القسرية لوقف انتهاكات حقوق الإنسان التي أصبحت ترتكب على نطاق واسع وأمام مرأى الجميع.

البحث العلمي في العلوم السياسية واقع وآفاق دراسة حالة الدول العربية

إذن أصبح التدخل الأممي بجميع أشكاله في هذه الحالة خطوة أولى - أو بمعنى أدق - مرحلة جديدة أولية في ظل النظام الدولي الجديد. (محمد قدور بومدين، ص - ص: 195-196).

ولعل تجربة التدخل الدولي ضد النظام العراقي لحماية الأكراد والشبيعة في شمالي البلاد وجنوبها في أعقاب انتهاء حرب تحرير الكويت في 26 فبراير 1991 المثال الأكثر دلالة في هذا الخصوص. (محمد فضل الله إسماعيل، ص: 29)

فعلا بدأت الأمم المتحدة أول تجاربها في هذا السياق بالتدخل في العراق من أجل حماية حقوق الأكراد والشبيعة المنتهكة معتمدة في البداية على الخيارات الدبلوماسية، وذلك عن طريق دعوتها للعراق بالنظر إلى أزمته الأكراد والشبيعة بكل اهتمام وحذر لما قد يترتب على تفاقمهما من انعكاسات خطيرة تمس ليس فقط البيئة الداخلية للنظام السياسي العراقي بل ستمتد إلى أبعد من ذلك فها هنا يصبح الأمن والسلم الدوليين مهددين الأمر الذي يفرض على هيئة الأمم المتحدة التدخل بأي شكل من الأشكال دون أدنى شك.

التدخل الإنساني في العراق يعد من أهم الأحداث التي سرعان ما تطورت وما يمكن الإشارة إليه هنا هو أن التدخل خرج من صفته الإنسانية اعتباراً بأنه تحول إلى احتلال بزعامة أمريكية تحت غطاء الشرعية الأممية، فقد اهتم فريق من الباحثين المختصين ببحث أهم التناقضات التي يتميز بها التدخل لدواعٍ إنسانية على اعتبار أن هذا الأخير يتواجد جنباً لجنب مع ما يعرف بمبدأ عدم التدخل في الأمور المتعلقة بالسلطان الداخلي للدول، لذلك كشف لنا هؤلاء المختصين عن أهم الاعتراضات الواردة بشأن مدى مشروعية التدخل الإنساني الذي مثل آلية من آليات ممارسة الضغط على الدول الأضعف من قبل القوى الكبرى.

أهم تلك الاعتراضات تلخص فيما يلي:

- الدول لا تتدخل أساساً لأسباب إنسانية فالمدرسة الواقعية ترى أن الوحدات الدولية وعلى اختلاف طبيعتها تسعى من خلال علاقاتها الخارجية إلى تحقيق مصالحها الخاصة وفقط، لذلك فإنها لا تتدخل إلا من وراء مصلحة ما.

عويدة بوزيد

- إساءة الشرعية على التدخل الإنساني سيؤدي إلى إساءة الاستعمال ففي غياب آلية محايدة لتحديد متى وكيف يسمح بالتدخل فإن الأطراف المتدخلة تتبنى الدوافع الإنسانية للتغطية على السعي لتحقيق أهدافها الاستراتيجية.
- إن الدول غالباً ما تطبق آلية التدخل الإنساني بشكل انتقائي مما يؤدي إلى عدم اتساق وثبات هذه السياسة.

بالفعل تبقى عملية التدخل الإنساني مجرد آلية من الآليات المعاصرة المستجدة لفرض المزيد من السيطرة من قبل القوى العالمية الفاعلة على مستوى المجتمع الدولي رغبة تلك القوى في تحقيق أهداف سياستها الخارجية عبر ذلك النمط من الإجراءات التي تمثل حقاً شكلاً جديداً من أشكال الاستعمار المقنع، والنقطة المهمة الجوهرية تشير بأن هيئة الأمم المتحدة إذا ما بقيت تعمل وفق ما تملبه مجموع القوى الدولية المهيمنة على الأعمال المؤكدة إليها سوف لن تحقق ما أسسته وشرعته من قوانين في ميثاقها الأممي بل ستعمل عكس ذلك تماماً.

ومع مرور الوقت وإلى اليوم العراق لم يحقق نهضة ملموسة ولم يستعد دولته في محيطه العربي والإقليمي، ولم يتمكن النظام الإقليمي العربي الذي أصيب في الصميم من تجاوز هذا الصراع وملئه واستعادة تماسكه ولو في حده الأدنى. (خطر أبو دياب، على الرابط الإلكتروني:

<https://middleeasttransparent.com/ar/%D8%A7%D9%84%>

D8، تاريخ الدخول: 2020/06/11، على الساعة: 19:49).

الصراع العربي - الإسرائيلي يعتبر واحد من أصعب وأعقد التحديات التي تواجه الوطن العربي ككل إقليمياً، فالخطر الحقيقي للصراع العربي الإسرائيلي هو تلك المساندة الدائمة للطرف الإسرائيلي، فالتاريخ دلنا في العديد من المرات على أن الفشل العسكري الإسرائيلي لطالما حول إلى نجاح سياسي صهيوني (أمريكي - إسرائيلي) ذلك أن الدول العربية تقف إما في موقف إدانة المقاومة أو في موقف الحياد بشأنها، وبعد مد وجزر تجلس في مقاعد التفاوض الذي غالباً ما يعيق الجهود العسكرية الإسلامية ويدخل الطرفين في مفاوضات لا جدوى منها تقف لصالح الطرف الإسرائيلي. (محمد حسن يوسف، من الموقع

البحث العلمي في العلوم السياسية واقع وآفاق دراسة حالة الدول العربية

الالكتروني: <https://www.saaaid.net/Doat/hasn/78.htm>، تاريخ الدخول: 2020/06/27، ساعة الدخول: 11:58.

- التحديات الدولية:

لقد عرفت فترة التسعينيات تحولات كثيرة مست كافة الجوانب السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية وحتى الثقافية على مستوى البيئة الدولية، فالعالم انتقل من مرحلة متميزة بصراع إيديولوجي قائم بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي إلى عالم آخر أصبحت فيه الولايات المتحدة الأمريكية المنتصرة على منافسها القوة العظمى التي باشرت في فترة التسعينات بتطبيق ما خططت له من استراتيجيات منذ زمن بعيد.

النظام الدولي مر في خضم ذلك بمرحلة انتقالية تتميز ب بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى فاعلة تنفرد بزعامة العالم، ومن المتوقع أن هذا النظام الجديد سيقى نظام القطب الواحد بزعامة أمريكية نظرا لجملة من الأسباب المعروفة، فالصراعات الإقليمية وانحياز الاتحاد السوفيتي مثلت فرصا حقيقية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية لممارسة دورها كقوة وحيدة وبالأخص مع احتفاظها بالتفوق العسكري النووي، والأهم من ذلك كله هو الدور السياسي العسكري والاستراتيجي الذي قامت به تلك القوة العالمية تجاه أزمة الخليج الثانية ذاك الدور الذي مثل الحجة الدامغة المؤكدة على استمرار الأحادية القطبية، فقد ظهرت قدرة الولايات المتحدة الأمريكية في اعتمادها على قوتها العسكرية والقيادية في حماية مصالحها خاصة حاجتها لنفط المنطقة، بالإضافة إلى اكتسابها قدرة كبيرة في توجيه مجلس الأمن إلى استصدار ما تراه مناسبا من قرارات أممية طبعاً تلك المتماشية مع مصالحها الحيوية، وبالتالي نستطيع القول بأنها المسيطر الأول على هيئة الأمم المتحدة (عدنان سليمان الأحمد وعدنان المجالي، 2005، ص: 100).

وللتدليل أكثر على ما تم طرحه من أفكار فيما سبق نستطيع القول بأن النظام العالمي الجديد كانت له انعكاسات واضحة على المستوى الإقليمي، فالتطورات المتلاحقة والسريعة لأحداث النظام الدولي الجديد أدت إلى تدويل الأزمات الإقليمية، حيث أصبحت إدارة هاته الأخيرة مرتبطة بشكل مباشر بقوى

عويشة بوزيد

خارجية، ولعل أول تجربة بخصوص هذا الشأن هي أزمة الخليج الثانية (1990/1991) والملاحظ جليا في هذا الإطار هو تفاقم انتشار الصراعات الإقليمية على نحو غير مسبوق.

فمن المؤكد أن هاته الصراعات جاءت كنتائج مباشرة للنظام العالمي الجديد فإذا ما بحثنا عن واقع تلك الصراعات العرقية في فترة الحرب الباردة نجد أن الصراع الإيديولوجي القائم بين الكتلتين الشرقية والغربية كبح جماح التوتر العرقي لسبب بسيط هو استخدام كل من القوتين الأمريكية والسوفيتية وسائل الضغط لمنع الشعوب التابعة لها من القيام بالثورة المرتبطة بالعنف. (محمد نصر مهنّا، 2007، ص- ص: 439-440).

2- واقع البحث العلمي في الوطن العربي

أ- ظاهرة الفقر:

يعتبر الفقر من الظواهر الاجتماعية السلبية في المجتمع، فهو يجعل من الفرد ذلك الشخص الذي لا يبالي بشيء سوى كيفية إشباع حاجياته الأساسية، والخروج من أزمة الفقر وبالتالي بعده عن المتطلبات الأساسية الأخرى والمتمثلة في البحث، والتفكير والإبداع. (عبد القادر محمد عبد القادر السيد، 2018، ص: 74).

ب- افتقار الدول العربية إلى سياسة علمية وتكنولوجية واضحة المعالم:

على الرغم من أن أغلب الدول العربية تمتلك طاقات بشرية وثروات طبيعية مادية تعبر في مجملها عن توافر جميع عوامل قوة الدولة تقريبا، سواء من الناحية العسكرية، أو السكانية أو الاقتصادية أو الجغرافية إلا أن أهم متغير والمتمثل في التكنولوجيا لازال حلما صعب المنال، وهنا نطرح التساؤل التالي: لماذا لم تتمكن أي دولة عربية من نقل تكنولوجيا عالية إليها، لماذا هذا العجز التكنولوجي في العالم العربي رغم توفر كفاءات فردية واستثمارات ضخمة في الخارج؟

في كثير من المناسبات طرحت هذه المشكلة وإجاباتها تماثلت أجمع عليها العديد من المختصين والخبراء محملين المحسوبية، الرشوة والفساد المسؤولية التامة وراء ذلك، بالإضافة إلى سوء استغلال السلطة والبيروقراطية وغياب البنية التحتية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يعد غياب روح العمل الجماعي والانضباط عامل آخر من عوامل غياب التكنولوجيا الوطنية الذي لا يقل أهمية عن سابقه، أيضا حرمان

البحث العلمي في العلوم السياسية واقع وآفاق دراسة حالة الدول العربية

المبدعين من حقوق ملكيتهم الفكرية. (إبراهيم محمد، على الرابط الالكتروني:

<https://www.dw.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8>

%، تاريخ الدخول: 2020/04/17، على الساعة: 01:42).

لكن على الرغم من أن هذه الأزمات تواجدت في بلدان أخرى غير العربية إلا أنها تمكنت من تحقيق تقدم تكنولوجي وصناعي هائل ومن بينها نجد: ماليزيا، تايلاند، اندونيسيا، فيتنام، التشيلي والبرازيل، فقد نجحت هذه الدول في مجال نقل التكنولوجيا وتوطينها على أساس وطني متكامل. (المرجع نفسه).

ت- ضعف البنية التحتية للأبحاث النظرية والتطبيقية من مختبرات

وأجهزة ومكتبات علمية:

وهنا يمكن إدراج أهم المعوقات التي تعترض مؤسسات البحث العلمي وكذلك تلك التي تتعلق ببيئة النشر والمجلات العلمية، فبالنسبة للأولى فهي تتجلى فيما يلي:

- ضعف الميزانية المخصصة للبحث العلمي في الأقطار العربية.
- تدني مستلزمات البنية التحتية للبحث العلمي.
- قلة المصادر بفضاء المكتبات المركزية، ناهيك عن ضعف استخدام التكنولوجيا الرقمية في التصنيف بها.
- قلة برامج الحوافز ذات الطبيعة المعنوية والمكافآت المالية للباحثين.
- البيئة التي يعمل فيها المدرسين تتوفر على أعباء كبيرة مما يؤدي إلى التأثير سلبا على البحث العلمي.
- قلة عدم توفر مراكز بحثية مجهزة ومتخصصة.

عويدة بوزيد

- الإجراءات الإدارية المعقدة خاصة بالنسبة لمشروع البحث الممولة وغالبا ما تسند إلى غير أصحابها مما يشكل هدر مالي في إعداد بحوث غير مميزة وهذا ما يؤدي بدوره إلى تراجع تصنيف الجامعات العربية إقليمية ودوليا. (بشري إسماعيل أحمد أرنوط، يناير 2020، ص: 15).

هذا باختصار كل ما يتعلق بمعوقات البحث العلمي المرتبطة بمؤسسات هذا الأخير، وفيما يلي سنبرز أهم تلك المعوقات المرتبطة بميقات النشر والدوريات العلمية.

- لجان التحكيم غالبا ما تكون غير مبالية بثقل المسؤولية الملقاة على عاتقها وهذا أمر جد خطير يؤثر حتما بالسلب على مسألة إنتاج البحوث العلمية.

- النزعة التجارية لبعض دور النشر فهدفها الأساسي هو مادي ربحي.

- عدم خضوع الأبحاث المقدمة للنشر لبرامج الكشف عن نسبة الاقتباس والسرقات العلمية.

- الإجراءات الإدارية المعقدة للنشر والمماطلة وبالتالي عزوف الباحث عن البحث وانشغاله بأمور أخرى.

- النقص الكبير في استخدام التكنولوجيا لبعض الدوريات وذلك بخصوص إرسال البحوث وتحكيمها ونشرها مما ينجم عنه التأخر في إجراءات النشر.

- التكاليف الباهظة للنشر في الدوريات المصنفة.

- غياب الرقابة في غالب الأحيان على عمل اللجان الخاصة بنشر البحوث وتحكيمها. (المرجع نفسه، ص: 15).

ث- ضعف إنفاق الدول العربية على البحث العلمي:

مسألة الإنفاق على البحث العلمي تعتبر من المسائل الهامة اعتبارا بأن هذا النشاط لن يتم بنجاح إلا من خلال الإنفاق عليه وبشكل معتبر لسبب واضح هو أن الأبحاث تحتاج إلى دور نشر ومختبرات ومعاهد.... الخ.

البحث العلمي في العلوم السياسية واقع وآفاق دراسة حالة الدول العربية

الوطن العربي وبالمقارنة مع مناطق العالم الأخرى من المناطق التي لا تخصص ميزانيات معتبرة لذلك والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول مقارنة يظهر الفرق بين الإنفاق عن البحث والتطوير بين البلدان العربية وبلدان أخرى

البلدان	الإنفاق على البحث العلمي	الإنفاق على البحث والتطوير من نسبة الدخل القومي
البلدان العربية	1.7	0.30
أمريكا اللاتينية	21.3	0.60
الهند	20	0.70
جنوب شرق آسيا	48.2	1.70
الاتحاد الأوروبي	174.7	1.90
أمريكا الشمالية	281	2.70
اليابان	98.2	2.90
إسرائيل	6.1	4.70

المراجع: (وشاح جودت فرج، على الرابط الإلكتروني:

<http://www.awraqthaqafya.com/267/>، تاريخ الدخول: 2020/04/15،

ساعة الدخول: 19:16).

الجدول أعلاه يبرز مدى ضعف إنفاق الدول العربية على البحث العلمي بالمقارنة مع باقي دول العالم، فالعالم العربي أقل إنفاقاً على هذا الصعيد وتوفير المال لإنجاز الأبحاث العلمية شرط ضروري ولا يمكن أن يتم من دونه، والشعوب التي لا تستفيد من الطاقات البشرية المتاحة لديها لن تنهض ولن تواكب التطور الحاصل على مستوى العالم.

ج- هجرة الأدمغة من الوطن العربي:

عويشة بوزيد

هجرة الأدمغة العربية والكفاءات من القضايا التي تشكل تحدياً بالنسبة للدول العربية خصوصاً وأنها تكون وتعلم وبعدها لا تستثمر في الفرد ولا تستفيد من خبراته، فهذا بحق يعتبر مشكل عويص لا بد من إيجاد حل ناجع له، لكن هذا حدث كنتاج لجملة من العوامل الاقتصادية، السياسية والأمنية سنلخصها في النقاط التالية:

- عدم توفير الظروف المادية والاجتماعية الملائمة التي من شأنها توفير المستوى المناسب للعيش الكريم في هذه المجتمعات.
- الفساد الإداري واستخدام النظام البيروقراطي في وجهه السليبي.
- التضيق على حريات العقول المبدعة وتهميشها، والنظر للباحث نظرة غير التي يستحقها في المجتمع.
- تعدد وسائل الاتصالات الحديثة وسهولة انتقال الأفراد والأفكار من مكان لآخر بسبب ظروف العولمة والمتغيرات الدولية الجديدة التي أعقبت الحرب الباردة. (عمر فيضي محمود، من الموقع الإلكتروني: <http://www.arabmed.de/index.php/2010-11-2> ، تاريخ الدخول: 2020/4/17، ساعة الدخول: 01:27).

ح- الاعتماد على القطاع الحكومي في تمويل البحث العلمي بالعالم العربي:

الممول الرئيس للبحث العلمي في الوطن العربي هو القطاع العام الحكومي، بنسبة تتراوح حوالي 80% من المقدار المخصص للبحوث والتطوير، والقطاع الخاص لا يساهم إلا بحوالي 3%، وبالنسبة لمصادر التمويل المختلفة الأخرى فقد قدرت النسبة بحوالي 17%، لكن الدول المتقدمة يلعب فيها القطاع الخاص الدور الأساسي في تمويل مشاريع البحث العلمي بحوالي 70% و 52% (عبد القادر محمد السيد، مرجع سبق ذكره، ص: 76).

خ- ضعف التعليم الأساسي في العالم العربي:

البحث العلمي في العلوم السياسية واقع وآفاق دراسة حالة الدول العربية

للتعليم أهمية بالغة في حياة الشعوب فالتجارب الدولية المعاصرة أثبتت بأن التقدم والنجاح مرهون بالتعليم، والأمر الأكيد هو أن الصراع العالمي الذي أصبح حديث الجميع إنما هو سباق نحو العلم وتطوير آليات التعليم.

عالمنا المعاصر يعيش ثورة معلومات وتكنولوجيا فرضت على جل أقطابه الاستفادة منها، إلا أن الملاحظ هو أن هناك هوة واسعة بين البلاد العربية وأغلب بلدان العالم، وإن كانت المؤسسات الحياتية المختلفة مطالبة بالتميز ومواكبة التطور فإن المؤسسة التعليمية والتربوية هي الأولى في هذا السياق حتى أنها المسؤول المباشر عن تكوين وتنشئة جيل قادر على تحمل أعباء، مصاعب وتحديات الحاضر والمستقبل.

التعليم الأساسي في العالم العربي يعاني من بعض المظاهر السلبية التي أثرت على التنمية بجميع أبعادها خصوصاً البعد الإنساني، وفيما يلي سنحصرها في النقاط التالية:

- تدني نوعية التعليم العربي.
- نمطية التعليم العربي.
- ضعف مستوى عدد لا بأس به من المعلمين.
- عدم توفر البيئة المدرسية الملائمة للتعلم.
- تفشي ظاهرة الأمية بشكل كبير في العديد من البلدان العربية (إبراهيم عبد الله الهجري، من

الموقع

الالکترونی:

تاریخ ، https://www.academia.edu/8298486/%D8%A7%

الدخول: 2020/4/17، على الساعة: 18:36).

د- النظرة السلبية للمجتمع العربي نحو البحث العلمي:

عويشة بوزيد

أكدت العديد من الدراسات إلى أن البحث العلمي العربي والمركز حول إنتاج أعضاء هيئة التدريس والباحثين لبحوث ودراسات علمية ليس له علاقة قوية ومباشرة بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن هناك فجوة بين البحث العلمي لأعضاء هيئة التدريس من جهة وخطط التنمية من جهة أخرى، فدور الجامعات والمراكز البحثية العربية في مجال البحث العلمي يواجهه الكثير من التحديات، المعوقات والمصاعب لأنها وبساطة لم تصل لأن تكون جزء لا يتجزأ من العملية السياسية والتنموية كما في معظم البلدان المتقدمة، كما أن سبب ذلك راجع أيضا إلى خصوصية البيئة التي تعمل فيها، وبالإشكاليات والتحديات التي تؤثر في دورها وعملها فقد ظهرت أدوارها هشة بالنسبة لمشاريع التنمية المجتمعية بجميع أبعادها، كما أنها بعيدة عن العمل المؤسسي كما في الدول الرائدة في مجال التقدم (خالد صلاح حنفي محمود، على الرابط الإلكتروني: <https://www.new-educ.com/%D9%86%D8%B8%D8%B1%D8%A9-> تاريخ

الدخول: 2020/04/17، على الساعة: 19:00).

وللاشارة فإن أصعب ما يعاني منه البحث العلمي العربي هو أنه يعد في نظر غالبية أفراد المجتمع بمن فيهم الباحثين أنفسهم على أنه مجرد وسيلة للترقية ولا يمكن الاعتماد عليه كوسيلة لحل المشاكل الاجتماعية، وهنالك فئة كبيرة في المجتمع تراه سلبي أكثر من أنه إيجابي فهم لديهم اعتقاد راسخ بأنه لا يمكن أن يحقق المطلوب نظرا لقصور الإمكانيات وغياب المناخ الداعم للبحث، وهناك فئة أخرى لا تهتم به أصلا وذلك كنتاج حتمي للثقافة السائدة وقيمها الاستهلاكية السابقة والمركزة على استهلاك المعرفة لا إنتاجها، فهنا نجد مدى تدخل عامل الاتكال بمعنى محاولة استيراد المعرفة والحلول الجاهزة من الخارج بدون مجهود (المرجع نفسه).

د- الاستبداد السياسي، فقدان حرية الرأي وغياب الديمقراطية

طبيعة النظام السياسي له دور كبير في التأثير على العلم واتجاهاته، فإذا كان النظام السائد في مجتمع ما نظاما متفتحا ديمقراطيا فهذا سينعكس إيجابا على البحث العلمي والعكس صحيح، فكما هو معروف البحث العلمي يتطلب ممارسة للحرية الأكاديمية وحتى إذا وجب التعارض مع هيئات السلطة الحاكمة فهذا لا حرج فيه في قضايا العلم، (خوشي عثمان عبد اللطيف، 2016، ص: 211).

البحث العلمي في العلوم السياسية واقع وآفاق دراسة حالة الدول العربية

ثانيا- أولويات اتجاهات التدريس والبحث في مجال العلوم السياسية في الوطن العربي
(الحلول والبدائل)

1-النظم السياسية المقارنة:

كما هو معلوم التطورات والمستجدات التي يشهدها العالم باستمرار تؤثر على جميع مناجي الحياة بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالعلم والمعرفة، فقد أثرت تلك التطورات على المفاهيم والمناهج على الصعيدين النظري والتطبيقي، ومن أبرز تلك الاتجاهات نجد اتجاه التعددية السياسية والتحول الديمقراطي هذا الاتجاه الذي يدعوا أصحابه إلى ضرورة تبني الديمقراطية كنمط حكم وتعميم أسسها على جميع ميادين ومجالات الحياة، ولذلك لا بد من أن تهتم الدراسات من خلال هذا التوجه إلى تحديد المفاهيم الأساسية، وضرورة القيام برصد مراحل تطور الاهتمام الأكاديمي بهذا الموضوع، وذلك من خلال رصد وتحليل أسباب تعثر عملية الانتقال الديمقراطي وترسيخ الديمقراطية في الوطن العربي، وكذلك تبيان سبل تعزيز هذه العملية اعتبارا بأن الديمقراطية هي أحد المتطلبات الضرورية لتمكين الوطن العربي من الخروج من حالة العجز والتردي والتخلف التي يعانيها منذ عقود.

هناك اتجاه آخر ألا وهو اتجاه المجتمع المدني وعلاقته بالدولة وهنا وجب التركيز على دراسة ورصد وتحليل واقع المجتمع المدني في الدول العربية مع عدم إغفال قضية علاقته بالدولة، وكذلك التركيز على دراسة علاقة المجتمع المدني بعملية التحول الديمقراطي وتحليل تأثيرات المجتمع المدني لعالمي في تنظيمات المجتمع المدني.

بالإضافة إلى هذين الاتجاهين هناك اتجاه آخر غاية في الأهمية تمثل في اتجاه الاقتصاد السياسي الجديد في دراسة النظم السياسية وهنا تم التركيز أكثر على الاقتصاد كمدخل وقاعدة لتحليل العملية السياسية، فالإقتصاد السياسي يعتبر واحد من أقدم الاقترابات المستخدمة في تحليل النظم والظواهر السياسية في القرن 19 حيث تناول "كارل ماركس" السياسة وظواهرها من منظور اقتصادي على أساس أن الظواهر السياسية تتشكل بفعل الحقائق الاقتصادية، من هنا كان الاقتراب الذي استخدمه "كارل ماركس" في تحليل ظواهر عصره السياسية.

عويشة بوزيد

الفترة الحالية تشهد اتجاهها يسعى لاستخدام هذا الاقتراب الذي يربط النظم السياسية بمستويات التنمية الاقتصادية، ويعتبر أن تحقيق مجموعة من الشروط الاقتصادية شرط أساسي لتحقيق الديمقراطية السياسية وهذه الشروط تتمحور حول:

- وجود اقتصاد أكثر توجها نحو السوق.
- مستوى اقتصادي تكنولوجي عال.
- تقاليد ثقافية أكثر تسامحا وأقل انغلاقا وأكثر قابلية للحلول الوسط.
- مستوى عال من التعليم.
- درجة عالية من التمدن.
- تعددية اجتماعية بما فيها طبقة برجوازية.

3- الدراسات التنموية:

الدراسات التنموية هي فرع أكاديمي ظهر كسبب للقلق المتزايد حول التوقعات الاقتصادية للعالم الثالث بعد موجة التحرر الذي طال جل المستعمرات، إذن طرحت قضية التنمية في الدول المستقلة في آسيا، إفريقيا وأمريكا اللاتينية بعد حصولها على استقلالها السياسي، لكن هذا الاستقلال لم يكن هو الغاية النهائية مما دفع بهذه الدول أن تبدل جهودا كبيرة لتحريرها من التبعية للخارج، اعتبارا بأن الاستقلال السياسي هو بداية للتطور الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء، وأن هذا التطور لا يحصل إلا من خلال الخطط التنموية التي تتناول مجمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فقد أصبح مفهوم التنمية من المفاهيم الشائعة والكثيرة الاستعمال من قبل الحكومات وهيئاتها المختلفة وحتى من قبل المؤسسات الغير الحكومية والأفراد ولهذا أصبحت التنمية مفهوما منتشرا باعتبارها وسيلة تستطيع الدول من خلالها مواجهة عوامل التخلف. (ليلي لعجال، 2010/2009، ص: 20).

تعد الدول العربية جزء لا يتجزأ من الدول التابعة والتي لا زالت إلى يومنا هذا تعاني التخلف بجميع أشكاله وأنماطه، وبما أن التنمية غاية من غايات أنظمتها السياسية في حد ذاتها وجب الاهتمام بهذا المفهوم على الصعيدين النظري قبل العملي التطبيقي وذلك من خلال تدريسها في المعاهد والجامعات والبحث فيها.

البحث العلمي في العلوم السياسية واقع وآفاق دراسة حالة الدول العربية

إذن وجب على الباحثين والمتخصصين العرب في الجامعات ومراكز البحوث والدراسات العلمية إعطاء الأهمية اللازمة لهذا الفرع العلمي والتعليمي من خلال التركيز على النقاط التالية:

- تبني فكرة محورية مفادها أن السبيل نحو تحقيق التنمية بجميع أبعادها في البلدان العربية يكون بالتجديد المستمد من الثابت الحضاري وشرعية وخصوصية المجتمع العربي بدلا من محاكاة النمط الغربي أو ما يسمى بالحدثة.

- النهوض بتنمية البحث العلمي في الجامعات العربية حيث أن الجامعات ومؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي هي البوابة الحقيقية للخروج من محيط التخلف الحضاري وما وأكبه من تبعية فكرية واغتراب اجتماعي واستلاب ثقافي.

3- موضوع الإرهاب:

الإرهاب لا يؤثر على الضحية ذاتها وإنما هو خطر محقق بالمجتمع ككل، يقوم على استخدام القوة المسلحة وهو ما يطلق عليه في الغالب العنف السياسي وهو عمل متعدد المظاهر فقد يأتي على شكل قتل، اختطاف الرهائن، أو الطائرات أو احتجاز رهائن أو تدمير ممتلكات. (سهيل حسين الفتلاوي، 2011).

لقد طغى تعبير الإرهاب في السنوات الأخيرة على ما سواه من التعابير السياسية في الخطاب الغربي معتبرا هذا الأخير أن أي عمل مسلح هو فعل إجرامي إرهابي، حتى ولو كان ذلك بغرض تحقيق التحرر والنجاة من الطغيان والاستبداد الذي يعاني منه العديد من الشعوب حول العالم، فالمشكل هنا يكمن في عدم ارتكاز هذا المفهوم على معيار محدد وثابت في ميثاق الأمم المتحدة ونصوص القانون الدولي يميز الأعمال الاجرامية الإرهابية عن غيرها من الأعمال المسلحة الهادفة إلى المقاومة واسترجاع الحقوق المسلوبة. وبما أن هذا الموضوع أصبح واقعا معاشا وجب على كل دول العالم أن توليه اهتماما خاصا وذلك من خلال إدراجه كمادة من المواد المهمة في الدراسة بالجامعات والمعاهد بما فيها الجامعات العربية، وعليه

عويشة بوزيد

يتوجب على الباحثين العرب وضع وتحديد معايير للتمييز بين الإرهاب والكفاح المسلح المشروع مع ضرورة تصحيح نظرة الغرب حول الإرهاب ومعضلة ربطه بالإسلام، أو ما يعرف بالإسلاموفوبيا.

4- الدراسات الأمنية:

الأمن هو ركيزة من ركائز الحياة فالفرد لا يقوى على العيش في بيئة غير آمنة، حتى أن هناك العديد من المفكرين من اعتبره:

بث الطمأنينة بالنسبة لكل ما يتصل بالتعبير عن الوجود السياسي والالتزام بالولاء والطاعة إزاء السلطة وصاحبها، إذن قيمة الأمن لا نلمسها إلا عند الشعور بالخوف وانعدام الثقة ووجود خطر وتهديد.

لقد مثل ضمان البقاء والأمن والاستمرار رهانات من رهانات السياسة الداخلية والخارجية، وبالعودة إلى المدرسة الواقعية حول نظرتها للأمن -خصوصا إبان فترة الحرب الباردة- فيمكن تلخيص ذلك عبر النقاط التالية:

- المنظور الواقعي سيطر على التنظير في العلاقات الدولية خلال الحرب الباردة، فبالنسبة للدراسات الأمنية فإنه عمد إلى حصرها في قضايا الأمن العسكري.
- الدراسات الأمنية ارتبطت بمحورية أمن الدولة اعتبارا بأنها المرجعية الأساسية في التحليل الأمني.
- ارتباط الدراسات الأمنية بالأمن الوطني الذي يعد التصور الأمثل لتكيفه مع التهديدات الأمنية في ظل الصراع الأيديولوجي القائم بين المعسكرين الغربي والشرقي. (توفيق بوستي،

<https://eipss->

[eg.org/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85](https://eipss-eg.org/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85)

—، تاريخ الدخول: 2020/10/12، ساعة الدخول: 17:46). .

بالنسبة للفكر الواقعي الجديد فقد اعتبر بأن الدول تعمل وفق مبدأ الخواطر المادية وتعكس مواقفها مواقعها ضمن النظام الدولي وعليه فالدول تسعى للحفاظ على مكانتها النسبية داخله، فكلما نمت قدرات دولة ما ازدادت مكانتها في تراتبية السلطة وازداد نفوذها وتحدد بنية النظام العالمي عبر هذا التوزيع للقدرات بين الدول. (المرجع نفسه).

البحث العلمي في العلوم السياسية واقع وآفاق دراسة حالة الدول العربية

هذا باختصار فيما يتعلق بنظرة الواقعية لمفهوم الأمن أما بالنسبة للفكر الليبرالي فقد ركز على قيمة التعاون الدولي ومدى أهميته في تكريس الأمن، كما اعتبرت المدرسة الليبرالية أن التعاون على المستوى الدولي هو الحالة الطبيعية في العلاقات الدولية وتبقى الحروب والنزاعات والخلافات مجرد استثناءات. (المرجع نفسه).

وللاشارة فإنه لا يجب عدم التغافل عن اسهامات الدراسات النقدية حول تغطية نقائص التصورات الواردة بشأن الأمن، حيث رفضت ربط هذا الأخير بالحرب داعية إلى الاعتماد على مفهوم أكثر إيجابية، وكذلك لا بد من معرفة أن التركيز على المخاطر العسكرية في التعامل مع المعضلات الأمنية غير واقعي حيث أن الواقع أثبت وجود أشكال أخرى من المخاطر التي تتهدد الدول وهي ذات طبيعة اقتصادية، اجتماعية، بيئية وحتى ثقافية. (زقاغ عادل، المعضلة الأمنية المجتمعية، 2011، ص: 63).

إذن من خلال كل هذه التحولات والتطورات الشاملة وجب على الباحثين العرب الاهتمام بهذا الطرح من خلال إيجاد صياغة مناسبة لمفهوم الأمن من منطلق عربي قومي مرتبط بكيان الأمة مما يجعله حقيقة متواجدة، مع ضرورة دراسة وتحليل بعض القضايا المرتبطة به كالتجزئة، التخلف، التبعية، والخلل المزمن في السياسات الاقتصادية والاجتماعية مع وجوب الأخذ بعين الاعتبار المبادئ التي تحكم عملية صيانة هذا الأمن.

5-إدارة الأزمات:

تمثل الأزمة اختيارا للهيكل المألوفة التي تعيق وتمنع شرعية النظام القائم سواء على مستوى البيئة الداخلية أو الخارجية، فالأزمة تهدد القيم الجوهرية التي يركز عليها كونها موقفا غير اعتيادي وغير متوقع يتميز بشدة الخطورة والسرعة ذو أحداث متلاحقة يهدد قدرة الفرد أو المنظمة أو المجتمع داخليا وحتى على المستوى الدولي على البقاء. (إيثار عبد الهادي محمد، 2011، ص: 48).

والدول العربية واحدة من البلدان التي تعاني من عديد الأزمات حاليا ويتوقع في الوقت ذاته حدوث أزمات أخرى، لذلك وجب على الدائرة العربية ما يلي:

عويشة بوزيد

- التفكير في الصيغ المحتملة لإدارة الأزمات الدولية الحادة في هاته المرحلة من النظام العالمي، (ضرورة دراسة الأزمة من حيث المفهوم ومن زاوية بنيوية وظيفية).
- وجب رصد أطر مدى ارتباط اتجاهات التدريس والبحث في مجال العلوم السياسية بالقضايا والتحديات المطروحة على الواقع العربي.
- كما يجب على الباحثين العرب الانطلاق من مقاييس مبدئية قومية لتحديد ماهية الأزمة من منظور عربي والكشف بأن الأزمة ليست بالضرورة تلك التي تتميز بدرجة عالية من الممارسات السلبية النزاعية، لكنها تتضمن في الوقت ذاته الأزمات الداخلية - الخارجية التي تحول دون تحقيق الوحدة والتحرر القوميين لا سيما أن هاته الأزمة البنيوية هي التي تفسر استمرار الأزمات الظاهرة في الخليج وعلى الجبهة مع إسرائيل ما إلى ذلك.

6-الدراسات المستقبلية:

أهمية الدراسات المستقبلية تنبع من كون أن العقل الإنساني ينشغل بطبيعته بالتفكير في الغد، كما أن حالات الغموض وغياب اليقين حول المستقبل وما سيكون عليه مصير الانسان والمجتمعات بشكل عام، وفي هذا السياق تم التأكيد على أن الدراسات المستقبلية تساعد في تحفيز الانسان على الانطلاق والتحرر من أعباء الماضي والحاضر وتحديد ملامح الغد مع العمل على تطوير قدراته وتنمية المجتمع، وأحسن دليل على ذلك هو اعتماد الدول المتقدمة في بناء خططها التنموية والسياسية منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية على الدراسات المستقبلية القائمة على نمط التفكير الاستراتيجي.

الدراسات المستقبلية تمنح للدول والشعوب القدرة على التطوير وتحقيق عوامل النهضة من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، ناهيك عن أنها توفر اطارا زمنيا طويل المدى لما قد تتخذه من قرارات اليوم، ومن ثم العمل وفق خطة طويلة المدى للتحكم غفي المستقبل فهي أكيد تساعد في صنع مستقبل أفضل. (المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، على الرابط الالكتروني: <https://futureuae.com/ar/Activity/Item/14/%D8%>، تاريخ الدخول:

2020/9/1، على الساعة: 23:00).

البحث العلمي في العلوم السياسية واقع وآفاق دراسة حالة الدول العربية

إذن المستقبل يبقى حيزا محاطا بالغموض ولذلك وجب على جل الوحدات السياسية الدولية _ بما فيها الأقطار العربية _ أن تولي أهمية خاصة بهذا الفرع من الدراسات اعتبارا بأنه يوجهها في الحاضر الوجهة الصحيحة لمجابهة تحديات وأعباء المستقبل.

الخاتمة:

في الأخير لا بد من القول بأن السياسة في مفهومها لا تقتصر على النشاط الذي تقوم به الحكومة خارج ودخل حدود الدولة، بل هي تلك الممارسة والنشاطات التي لازمت المجتمع، أي السياسة ترتبط أساسا بالممارسة اليومية للمواطنين وعلى رأسهم قادة الرأي العام من العلماء، الفقهاء وأهل العلم والاختصاص وأيضا أي مواطن عادي هو كائن سياسي بطبعه، من هنا يمكن التسليم بالفكرة القائلة بأن السياسة ظهرت كفن وممارسة قبل أن تظهر كعلم من العلوم الاجتماعية.

باختصار السياسة ظاهرة معقدة متشعبة الأبعاد والجوانب تطورت ونشأت عبر فترات زمنية معتبرة تعود للحضارات القديمة وإلى غاية بروزها كعلم وتحولها في العصر الراهن إلى الأداة الرئيسية نحو تحريك المصالح وتوجيهها نحو ما يطمح إليه القادة السياسيين وصناع القرار، كما لا ننسى المساهمة الكبيرة للأكاديميين والباحثين في الميدان فالأطر الإجرائية - التطبيقية والنظرية تبقى أطر متلازمة لا يمكن التفريق بينهما فهما يعملان في إطار تنسيقي، منظم ومتكامل وذلك كله بغرض تطوير علم السياسة والنهوض بالسياسات العامة بما فيها السياسات العامة القطاعية التعليمية، الصحية، الأمنية، والاقتصادية على المستوى الداخلي، وحتى السياسات الخارجية للدول وعلى اختلاف طبيعتها وتوجيهها نحو تحقيق المصلحة العامة، وبالتالي المحافظة على عنصر السيادة على الصعيد الداخلي والخارجي، وللبحث العلمي في هذا السياق الدور الكبير لذلك وجب الاهتمام به وإعادة النظر في جملة السياسات المتعلقة بهذا السلوك البشري الفعال والمساهم في تطور وازدهار المجتمعات سواء المتقدمة أو المتخلفة ومنها الدول العربية التي لازالت تتخبط في أزمت كثيرة يصعب حلها إلا من خلال الاهتمام بالعنصر البشري وتوفير احتياجاته الأساسية لكي يبحث ويبدع وينجز.

الاحالات:

عويشة بوزيد

1- تعريف الاسلاموفوبيا: سعى كثير من الفلاسفة، المستشرقين والمفكرين الغرب مند قرون إلى محاولة دراسة علوم الشرق وكل ما يمت له بصلة من عادات وتقاليده وأعراف وديانات ما إلى ذلك، ولربما رغبة استكشاف مضامين وتعاليم الدين الإسلامي كانت مدفوعة ليس فقط بدافع المغامرة والاستطلاع وإنما بنوع من المخاوف من الإسلام أو ما يعرف بظاهرة: الإسلاموفوبيا. خصوصاً وأن هذا الدين عرف عنه في العالم الغربي أنه دين انتشر بالسيف والعنف، وبالرغم من إصرار الكثيرين على أن هاته الظاهرة هي جديدة على الساحة الدولية وبأنها رافقت ظهور ما يطلق عليه بالإرهاب الإسلامي خاصة منذ أحداث 2001/09/11 إلا أن الجذور الأولى للظاهرة تعود لنصوص كبار الفلاسفة والمفكرين الغربيين الذين درسوا الإسلام وقدموا صورة مشوهة عنه، أو أنهم لم يدرسوه أصلاً فعاثوا في المفاهيم فساداً وصاروا يخلطون بين الإرهاب والإسلام واعتبروا هذا الأخير دين سيف، حرب، عنف وإرهاب. للمزيد من التفاصيل حول ظاهرة الاسلاموفوبيا انظر: هشام الغنجة وجميلة سرنيج، "الاسلاموفوبيا والإرهاب: جدلية التأثير والتأثر"، في كتاب: بوستي توفيق وآخرون، الاسلاموفوبيا في أوروبا: الخطاب والممارسة، ط.1، ألمانيا: المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2019، من الصفحة: 77 إلى الصفحة: 94.

قائمة المراجع:

الكتب:

مصطفى عليان، رجحي، البحث العلمي أسسه، مناهجه وأساليبه إجراءاته، عمان: بين الافكار الدولية، د.س.ن. حسين الفتلاوي، سهيل، الإرهاب الدولي وشرعية المقاومة، ط.2، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011. الغنجة، هشام وسرنيج، جميلة، "الاسلاموفوبيا والإرهاب: جدلية التأثير والتأثر"، في كتاب: بوستي توفيق وآخرون، الاسلاموفوبيا في أوروبا: الخطاب والممارسة، ط.1، ألمانيا: المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2019.

البحث العلمي في العلوم السياسية واقع وآفاق دراسة حالة الدول العربية

صبح، علي، النزاعات الإقليمية في نصف قرن 1945 - 1995، ط.2، بيروت: دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، 2006، ص:170.

عبد الواحد الجاسور، ناظم، إشكالية الحدود في الوطن العربي (دراسة في الصراعات السياسية والخلافات الحدودية العربية- العربية)، دار مجدلاوي، د.س.ن.

رضوان، محمد، منازعات الحدود في العالم العربي، بيروت: د.د.ن.

عبد القادر، محمودي، النزاعات العربية العربية وتطور النظام الإقليمي العربي (مع التركيز على النزاعات حول القضية الفلسطينية 1945 - 1985)، الجزائر: منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، 2002.

ظافر العجمي، محمد، أمن الخليج العربي وتطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، ط.1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

عبد الله السلطان، جمال مصطفى، الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، ط.2، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2002.

محمد قدور بومدين،

محمد فضل اله إسماعيل، ص: 29.

سليمان الأحمد، عدنان والمجالي، عدنان، قضايا معاصرة، ط.1، دار وائل للنشر والتوزيع، 2005.

نصر مهنا، محمد، تطور السياسات العالمية والاستراتيجيات القومية، الإسكندرية: المكتب الجامعي، 2007.

الدوريات:

محمد، عبد القادر، "البحث العلمي في الوطن العربي: الواقع ومقترحات التطوير"، في: المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية، المجلد:1، العدد: 2، 2018.

إسماعيل أحمد أرنوط، بشرى، "جودة البحث العلمي: المعايير، المتطلبات، المعوقات والإجراءات التطويرية من وجهة نظر الباحثين (دراسة نوعية باستخدام النظرية المجذرة)"، في: المجلة التربوية، العدد: 69، يناير 2020.

عماد البرغوثي، أحمد، محمود أحمد أبو سمرة، "مشكلات البحث العلمي في العالم العربي"، في: مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد:15، العدد: 2، 2007.

عبد الهادي محمد، إيثار، "استراتيجية إدارة الأزمات: تأطير مفاهيمي على وفق المنظور الإسلامي"، في: مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد: 17، العدد: 64، جامعة بغداد: كلية الإدارة والاقتصاد، 2011.

عويشة بوزيد

إسماعيل، بوقنور، "التخلف السياسي في الدول العربية - المعايير الدولية والمقاربات الإقليمية-"، في دورية: دفاتر السياسة والقانون، العدد: 09، جوان 2013.

شبيحة، ميشيل، "إشكالية الدولة القطرية العربية المعاصرة"، في: مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد: 1، المجلد: 22، 2006.

عبد اللطيف، خوشي عثمان، "واقع البحث العلمي في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة في توطين التكنولوجيا (الصين وماليزيا واليابان) أنموذجا"، في: مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد: 30، 2016.

عادل، زقاغ، "المعضلة الأمنية المجتمعية، خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة"، في: المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد: 1، سبتمبر 2011.

المواد العلمية الغير منشورة:

لعجال، ليلي، واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي، (مذكرة ماجستير غير منشورة)، قسنطينة: جامعة منتوري، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، السنة الجامعية: 2010/2009.

المواد العلمية الإلكترونية:

المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، الدراسات المستقبلية: نحو تطوير الأسس المنهجية في العالم العربي، على الرابط الإلكتروني: <https://futureuae.com/ar/Activity/Item/14/%D8%>، تاريخ الدخول: 2020/9/1، على الساعة: 23:00.

زاهي المغربي، محمد، "العولمة والتدخل الإنساني"، على الرابط الإلكتروني: ، تاريخ الدخول: 2020/06/10، على الساعة: 01:40.

بوستي، توفيق، مفهوم الأمن في منظورات العلاقات الدولية، <https://eipss-eg.org/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85->، تاريخ الدخول: 2020/10/12، ساعة الدخول: 17:46.

أبو دياب، خطار، "العراق ودوره العربي في قلب الصراع الاقليمي"، على الرابط الإلكتروني: <https://middleeasttransparent.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8>، تاريخ الدخول: 2020/06/11، على الساعة: 19:49.

البحث العلمي في العلوم السياسية واقع وآفاق دراسة حالة الدول العربية

عبد الله الهجري، إبراهيم، "التعليم في الوطن العربي أمام التحديات التكنولوجية"، من الموقع الالكتروني: <https://www.academia.edu/8298486/%D8%A7%> ، تاريخ الدخول: 2020/4/17، علم الساعة: 18:36.

حنفي محمود، خالد صلاح، "نظرة المجتمعات العربية للبحث العلمي: رؤية نقدية"، على الرابط الالكتروني: <https://www.new-educ.com/%D9%86%D8%B8%D8%B1%D8%A9->
تاريخ الدخول: 2020/04/17، على الساعة: 19:00.

حسن يوسف، محمد، "قراءة أولية في نتائج الصراع العربي الإسرائيلي"، من الموقع الإلكتروني: <https://www.saaaid.net/Doat/hasn/78.htm>، تاريخ الدخول: 2020/06/27، ساعة الدخول: 11:58.

جودت فرج، وشاح، "معوقات البحث العلمي واستراتيجيات تطويره في المجتمع العربي"، على الرابط الإلكتروني: <http://www.awraqthaqafya.com/267/>، تاريخ الدخول: 2020/04/15، ساعة الدخول: 19:16.

فيضي محمود، عمر، "أسباب ودوافع هجرة الكفاءات الصحية العربية وتحديات الحد من الهجرة"، من الموقع الإلكتروني: <http://www.arabmed.de/index.php/2010-11-2> ، تاريخ الدخول: 2020/4/17، ساعة الدخول: 01:27.

محمد، إبراهيم، "العالم العربي غني بالمال لكنه فقير في التكنولوجيا" على الرابط الالكتروني:
<https://www.dw.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%>
 تاريخ الدخول: 2020/04/17، علم الساعة: 01:42.

أخبار الأمم المتحدة، "تحديات سياسية وأمنية في المنطقة العربية أمام تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030"، من الموقع الإلكتروني: <https://news.un.org/ar/audio/2016/07/353072>، تاريخ الدخول: 2020/6/27، على الساعة: 19:37.